

Distr.
GENERAL

A/53/231
12 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسينأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وبصفتي رئيسا لمجموعة الدول الأفريقية لشهر آب/أغسطس، أتشرف بأن أطلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية، بعنوان "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها". ومن المقترح أن ينظر في هذا البند الإضافي مباشرة في الجلسات العامة.

وإذا ما قررت الجمعية العامة أن تدرج هذا البند الهام في جدول أعمالها، وأن تنظر فيه مباشرة في الجلسات العامة، فقد يكون من المستصوب أن ينظر فيه في أقرب موعد ممكن من نهاية المناقشة العامة للجمعية العامة. إن من شأن هذا أن ييسر المشاركة على مستوى أعلى في النظر في هذا البند.

وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإن هذا الطلب مشفوع بمذكرة إيضاحية.

(توقيع) مارتن اندجوبا
السفير والممثل الدائم

المرفق

مذكرة إيضاحية

أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

اجتمع مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، للنظر في ضرورة القيام بجهد دولي منسق لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا. وقد طلب المجلس في جملة أمور إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن مصادر النزاع في أفريقيا، وطرق إرساء أساس السلام الدائم والنمو الاقتصادي.

وفي ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أصدر الأمين العام تقريراً (A/52/871-S/1998/318) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ونظر مجلس الأمن فيما بعد في هذا التقرير في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، وتبعه اعتماد القرار ١١٧٠ (١٩٩٨).

وعلاوة على ذلك، فقد قدم التقرير المذكور أعلاه، نظراً لأنه يتناول التحديات التي تتجاوز اختصاص مجلس الأمن، إلى جهات منها الجمعية العامة لكي تنظر فيه.

وهناك اليوم أجزاء من القارة الأفريقية غارقة في النزاع، الذي يعوق التنمية وبالتالي يتسبب في صراع اجتماعي حاد. وبالرغم من مختلف الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية، فإن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا لا تزال مزعزعة بسبب مزيج من العوامل، بما في ذلك الظروف الاقتصادية الخارجية غير المواتية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من الالتزامات والتعهدات الدولية التي ترمي إلى التصدي للأسباب الرئيسية للنزاع في أفريقيا، وذلك لكفالة الاستقرار والسلام والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية لا يزال إلى حد بعيد لم ينفذ تنفيذاً كاملاً.

أما الحكم الصالح، الذي يعد شرطاً أساسياً هاماً للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المطردة، فإنه يقوض من خلال خسارة الانتاجية الاقتصادية، وتدمير الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، واللاجئين والتدهور البيئي والمعاونة الإنسانية.

ولا يجري تكييف المساعدة الإنسانية على نحو يكفي لتلبية احتياجات اللاجئين المتعددة الأبعاد، وخاصة النساء والأطفال.

كل هذه العوامل، في جملة عوامل أخرى، بحاجة إلى أن يتناولها المجتمع الدولي بصورة شاملة من أجل تعزيز التنمية في أفريقيا.

— — — — —